

3

حوض استحمام داريوس وصوت الإوز

أدت هزيمة الليديين على يد الفرس إلى تسريع عملية تحول الذهب من وسيلة للزينة إلى لعب دور مركزي بشكل نقد. ورغم الابتكارات الرائدة التي أضافها الليديون إلى مجال سك النقد إلا أنهم كانوا يعتقدون أن ما يهم فعلاً هو الذهب الذي كان بحوزتهم لا مالهم. فعندما جاء صولون لزيارة كرويسوس، لم يقل هذا الأخير: «انظر كم أملك من النقود» بل جعل صولون يرى «كنزهُ». كما أنه لم يستفد من ديناراته البديعة بأن يقدمها كتعويض للعرافين الذين لم يكن ليكف عن استشارتهم، بل أرسل إليهم هدايا كانت تضم قطعاً رائعة الجمال صنعت من الذهب. ولكن الخدمات التي قدّمها العرافون لقاء ذلك، كحقوق الاستشارة الأولى المجانية ومقاعد في الصف الأول في مهرجان الألعاب البيثادية، لا يمكن الحصول عليها عادة في عصرنا الحالي دون مقابل مالي.

وسرعان ما تغيرت وجهة النظر تلك، فقد مهد نظام كرويسوس المالي ذو التصميم العبقري لقيام تحولات اجتماعية عميقة، رغم أنه لم يدر بخلد كرويسوس على الإطلاق أنه بذلك إنما كان يطلق جنياً من القمقم. لقد كان

ذلك الصفاء المتألق والليونة والكثافة، أي الخواص التي جعلت من الذهب المعدن الأكثر ملاءمة لمواضيع العبادة، إضافة لكونه لا يصلح لأي شيء آخر عدا الزينة، وهي بالضبط ما جعله مادة ملائمة بشكل لا يصدق لسك القطع النقدية.

وكانت النتيجة أن تطور شكل غريب من ردود الفعل على دور الذهب في المجتمع، فالذهب لم يكن ليقدر له أن يتبوأ مكانة السيادة المطلقة في الأنظمة المالية لولا خواصه الفيزيائية الفريدة، لكن وبمرور الزمن، أصبح الطلب عليه لا يعرف الارتواء نظراً لاستخدامه كنقد. إن الطلب على الذهب بهدف تزيين المواضيع الدينية والأجساد، لا بد وأن يتوقف عند حد معين، أما الطلب على الذهب بشكل نقد فهو لا يعرف حدّاً. مما أدّى عبر التاريخ إلى كل أنواع الخراب والدمار، فقد دفع بالرجال إلى المخاطرة وارتكاب أكثر الأعمال وحشية بحثاً عن مصادر جديدة للذهب، أو إلى نهب ممتلكات الغير.

وقد أدّى تحويل الذهب إلى نقد إلى جعله أكثر شعبية بمعنى ما. فبفضل عملية سك النقد، لم يعد امتلاك الذهب واستخدامه، بعد إمبراطورية ليديا، امتيازاً مقصوراً على الملوك. لقد أصبح فعلياً في أيدي عامة المواطنين، رغم اقتصار ذلك على الأثرياء منهم، الذين يستطيعون لمسّه وتحسّسه وتجميعه في منازلهم وشراء الأشياء ودفع ديونهم بواسطته - في الوقت الذي لا يزال فيه يضعون الذهب في آذانهم وأنوفهم ويطوّقون به أعناقهم ومعاصمهم وأصابعهم. ولن يمضي وقت طويل حتى يبدووا بدفع ضرائبهم بواسطته. لقد تداخلت فكرتا القوة والثروة لتصبحا فكرة واحدة.



يقدم الإغريق مثلاً عن كيفية اندماج الذهب كوسيلة للزينة والذهب كنقد، فطبقاً للتقليد القائل بأن الذهب يضيف الرهبة على الأشياء الجامدة، قام

فيدياس بكساء التمثال الضخم الذي صنعه لأثينا في هيكل بارثينون بعباءة من الذهب، رغم أن الذهب كان أكثر ندرة من الفضة في بلاد اليونان، كانت العباءة في الواقع، هي الكنز الرسمي لدولة - المدينة أثينا، وكان معروضاً على مرأى من الجميع، بعكس مخزون الذهب في الولايات المتحدة المحفوظ في أعماق فورت نوكس - وذلك حتى اندلعت الحرب ضد إسبارطة حيث اضطر الأثينيون لنزع الكنز الذهبي عن أصنامهم وتحويله إلى نقد بغية تمويل عملياتهم العسكرية⁽¹⁾.

وبالرغم من أن قطع النقد الإغريقية كانت تصنع من الفضة، إلا أن استخدام قطع النقد المصنوعة بالطريقة الليدية انتشر في أماكن أخرى وشكل في النهاية نموذجاً لنظام نقدي شاع استخدامه في كل أنحاء الإمبراطورية الرومانية. وقبل عصر روما بوقت طويل، قام قورش (558 - 529 ق. م) الذي هزم كرويسوس في سارديس، كما قام خليفته داريوس (521 - 485 ق. م) بالتبني الفوري لنظام النقد العالمي الذي وضعه كرويسوس ليجري العمل به في جميع أنحاء الإمبراطورية الفارسية الكبيرة، بل إن داريوس تجاوز كرويسوس ودنايره. فعوضاً عن الرمز المحلي طبع داريوس رسمه على قطعه النقدية ودعاها باسم داريك، لأن حاكماً يسمى نفسه ملك الملوك لا يمكنه أن يفعل أقل من ذلك.

انتشرت نقود داريوس - ورسمه - في طول البلاد وعرضها. فقد تم العثور على قطعه النقدية في المنطقة ما بين بحر البلطيق وإفريقيا مروراً بآسيا الوسطى. وبالإضافة لاستخدام الحكومة الفارسية لذهبها في سك النقد الذي مَوَّل التجارة عبر تلك الأراضي الشاسعة، كانت تلك الحكومة أيضاً أول حكومة في التاريخ تقوم بجباية الضرائب على شكل نقد عوضاً عن السلع⁽²⁾. لقد تغير العالم ولم يعد كما كان. فمن حيث الواقع، شكَّلت أنواع النقد التي كانت الحكومات عبر التاريخ مستعدة للقبول بها كمدفوعات للضرائب، شكَّلت عاملاً

كان له تأثير رئيسي في تحديد أشكال النقد التي أصبحت الأكثر قبولاً في المجتمع ككل. وهناك حالات نرى فيها نقوداً وضيعة القيمة وذات قوة شرائية متدنية، تتمتع بقبول تام إلى حد ما، وذلك عندما سمحت الحكومات لرعاياها باستخدامها لدفع الضرائب المترتبة عليهم.

قلّد الفرس النظام النقدي بنجاح كبير، لكنهم عرفوا أيضاً كيف يستخدمون الذهب كوسيلة لإظهار القوة. فعندما قام الإسكندر الأكبر مثلاً، بتدمير إمبراطورية الفرس لدى هزيمته لملك الملوك في إيسوس سنة 331 ق.م، دخل خيمة داريوس الضخمة المنصوبة في ميدان القتال، وتفحص العربة الذهبية والعرش الذهبي وحوض الاستحمام الذهبي، وكانت قطعاً متقنة الصنع ذات جمال أخاذ - كما أنها كانت كل ما يحمله داريوس معه عند سفره، ثم علّق قائلاً: «هذا هو إذاً مغزى أن يكون المرء ملكاً»⁽³⁾.



ورغم الأثر الكبير الذي تركه في نفسه حوض الاستحمام الذهبي الخاص بداريوس، إلا أن الإسكندر لم يكن ليجعل على الإطلاق استخدام الذهب كنقد بالإضافة لاستخدامه كوسيلة للزينة. ففي الفترة التي تلت سنة 360 ق.م، اكتشف فيليب الثاني ملك مقدونيا - والد الإسكندر - مصادر غنية للذهب والفضة في مقدونيا وتراقيا - شمال البلقان جهة بلغاريا الحالية - وأسرع بسك القطع النقدية من كلا المعدنين بحيث يلبي جميع احتياجاته في ذلك الوقت ولتمويل مخططاته للفتوحات العسكرية المستقبلية⁽⁴⁾.

كان وضع أسس ثروة نقدية ضخمة هو أحد إنجازات ذلك الرجل الشديد الذكاء في سعيه لتحويل ريف مقدونيا المنعزل إلى أعظم قوة في عصره. ولو كان فيليب حياً في أيامنا هذه، لسعى الجميع دونما تردد لأخذ مشورته كخبير

في الشؤون الاقتصادية والسياسية المتعلقة بتطور الأمم. فقد كان يتمتع بحس أصيل لترتيب الأولويات ومعرفة بكيفية وضع أفكاره موضع التنفيذ بأكثر الطرق فعالية وكفاءة وبكيفية استخدام القوة لتحقيق الفائدة الكبرى.

عندما اعتلى فيليب عرش مقدونيا سنة 359 ق. م وله من العمر ثلاث وعشرون سنة، كان سكان مملكته الجبلية القلائل ينتمون إلى قبائل متعددة تكاد لا تحصل على قوتها إلاً بشق النفس وتقضي جل وقتها في قتال بعضها بعضاً. وفي نهاية فترة حكمه، كان قد وطّد مكانة مقدونيا كقوة كبيرة، ومكانته هو كشخصية مهيمنة في جميع أرجاء بلاد اليونان، رغم أن العديد من الأثينيين اعتبروه شخصاً ريفياً يملكه الغرور والتباهي.

وقد بدأ فيليب من حيث كان يجب عليه أن يبدأ: بالزراعة. فعن طريق مشاريع الري وإنشاء الأفنية وشبكات التصريف في الأراضي والتحكم بالفيضانات، استطاع أن يحوّل سهول الرواسب الغرينية في مملكته إلى منطقة لإنتاج الحبوب. وقد ساعدته وفرة الكميات المتنامية من الغذاء على إرساء قواعد السلم بين أبناء رعيته ذوي الطباع الخشنة، كما جذبت تلك المشاريع أعداداً متزايدة من سكان جنوب اليونان، مما أدّى إلى بناء مدن جديدة وتأمين مصدر لا ينضب من القوة البشرية لجيوشه. وبالإضافة لتوفير الغذاء لتلك الأعداد المتزايدة من السكان، أدت إصلاحات فيليب الزراعية إلى تعزيز القوة العسكرية في مقدونيا بشكل لا يستهان به وذلك عن طريق تأمين العلف والمراعي للحياد والماشية. وكالدبابات الألمانية، كانت وفرة الجياد لدى فيليب تؤمّن لجيشه إمكانية تحرك تثير الخوف. كما أمّدت لحوم الماشية رجاله بالقوة والتحمّل في مواجهة أعدائهم، وهي نقطة لفتت انتباه نابليون بعد ذلك بعدة قرون، وأدّت حملاته المحلية في المناطق المحيطة بمقدونيا إلى زيادة ذلك المصدر الاقتصادي فائق الأهمية - ألا وهو العبيد - عبيد للعمل في المنجم

وعبيد للعمل في الحقول، وآخرون للحفاظ على الاقتصاد في حالة من النشاط الدائب(*) .

وبالإضافة إلى ما سبق، قام فيليب بالتحضيرات الكاملة لخلافته، فقد استدعى أرسطو من أثينا ليكون المدرّس الخاص لابنه الإسكندر منذ أن كان في الثالثة عشرة من عمره وحتى بلوغه السادسة عشرة، ويعادل ذلك في وقتنا الراهن إرسال شاب مراهق إلى هارفارد للدراسة قبل التخرج ومن ثم إرساله إلى كامبردج أو إلى أوكسفورد للدراسة بعد التخرج. وعندما اغتيل فيليب سنة 336 ق. م، بعد حكم استمر 23 عاماً، ذكر الإسكندر شعبه قائلاً: «عندما استلم أبي شؤون الحكم، كنتم بدواً رَحَلاً فقراء، تكتسون جلود الخراف وترعون بضعة من الأغنام في الجبال... ولقد جعل منكم سكان مدن ووطد النظام والقانون والأعراف في حياتكم».

حدّد فيليب قيمة نقده الذهبي بعشرة أضعاف قيمة النقد الفضي، وكانت طريقة مربحة للحساب تختلف عن الحساب المضمّن للنسبة لدى الفرس والبالغة 13,5:1؛ كما يظهر هذا الاختيار أيضاً الزيادة النسبية في كميات الذهب المتوفرة من المناجم المكتشفة حديثاً. وقد قام فيليب بتزيين أحد وجهي أعلى العملات قيمة برسم عربة لتمجيد فوزه في سباق العربات في الألعاب الأولمبية سنة 356 ق. م، كما زَيّن الوجه الآخر برأس زيوس، وقد تساءل الكثيرون عما إذا كان ذلك رأس زيوس أم رأس فيليب نفسه.

ودفعته غريزته المالية الحادة الذكاء إلى سك قطع نقدية أكثر مما كان يحتاجه في ذلك الوقت في صفقاته ولدفع رواتب الجيش. وقام بتخزين الفائض

(*) كانت للعبيد أهمية فعلية. حيث بلغ عدد سكان أثينا في ذروة مجدها ما يقارب خمسمائة ألف نسمة - 350,000 منهم كانوا من العبيد.

كإحتياطي من أجل تمويل الحملات العسكرية الكبيرة ضد الفرس، تلك الحملات التي كانت ما تزال في طور التخطيط حين اغتياله.

وبعد مقتل فيليب واعتلاء الإسكندر عرش والده، أبقى على دور السك المقدونية التي كان فيليب قد أنشأها، أبقاها قائمة على عملها لإنتاج القطع النقدية بوفرة، بالإضافة إلى ما كانت تنتجه دور السك في اليونان وآسيا الصغرى وسوريا ومصر وبلاد ما بين الرافدين. لم تكن هناك ثمة مشكلة في تزويد تلك الدور بالذهب والفضة، إذ إنه بالإضافة إلى مخزون فيليب وما كانت المناجم تنتجه في مقدونيا وتراقيا حينذاك، استولى الإسكندر على كنوز ضخمة خلال حملته المظفرة في الشرق. كما اتبع الإسكندر سياسة والده في جعل الذهب المعيار المالي الرئيسي، وبالنظر إلى كونه رجلاً عملياً، وهو الذي قطع عقدة غوردون، فقد حافظ على نسبة 1:10، وقام بضبط الكميات الواردة من كل معدن من الاحتياطات الضخمة لديه وذلك لتسهيل تطبيق تلك النسبة البسيطة في أركان إمبراطوريته الشاسعة.

وعلى الرغم من امتلاك الإسكندر لكميات كبيرة من الذهب بحيث كان باستطاعته أن يضرب كميات وفيرة من النقد، إلا أن الطلب على قطع النقد ازداد إلى حد كبير. أراد الإسكندر التأكد من قبول نقده في أي مكان يؤدي فيه رجاله خدمتهم. كان أكثر جنوده من المرتزقة، وكان هو يدفع لهم بسخاء كي يغنيهم عن النهب. وقد قام بوفاء الكثير من ديونهم المدنية، وقدم هدايا زفاف نقدية لبعض الجنود كما وزع مكافآت صرف من الخدمة لدى عودة الجنود ثانية إلى ديارهم. وبما أنه كان يعتبر نفسه حاملاً لرسالة الثقافة الإغريقية أكثر منه فاتحاً، فقد أحضر الإسكندر معه علماء ومهندسين ومستكشفين، وكان لا بد من دفع النقود لهؤلاء أيضاً. وبالإضافة لما سبق، قام بتوسيع حكمه المدني ليشمل المناطق التي فتحها، وذلك بأن أسس أكثر من سبعين مدينة جديدة وفقاً لمسار قوس كبير يمتد ما بين مصر والهند، مما أدى أيضاً إلى ازدياد الطلب

على النقد المقبول . وأخيراً، كانت رؤياه تتضمن إيجاد حركة تجارية مزدهرة بين المناطق العديدة في إمبراطوريته ذات الطبيعة المتنوعة، وهو هدف تلزمه عملة عامة مشتركة . كان الإسكندر على ثقة من أن التجارة ستؤمّن للجميع مستوى أعلى من العيش .

لقد أدرك كل من فيليب والإسكندر قيمة النقد الذهبي في الدعاية وفي العلاقات العامة . ففي حين حملت عملة فيليب Philippeioi ختماً يمثل رأس زيوس، تنازل الإسكندر قليلاً ووضع هرقل، وهو ملك كان دون زيوس مكانة، إلا أنه كان يمثل القوة البدنية القصوى، ومثل زيوس الذي كانت عملة فيليب تحمل رسمه، كان هرقل الذي حملت رسمه قطع النقد الجديدة، يشبه الإسكندر نفسه إلى حد كبير . لم يغيّر الإسكندر اسم العملة الذهبية التي وضعها والده، فقد بقيت تُدعى Philippeioi . أما من جاؤوا بعده، فقد احتفظوا بتصميم الإسكندر لكنهم غيروا اسم العملة من Philippeioi إلى Alexanders .



ظل النظام النقدي للإسكندر سائداً لفترة تزيد على 150 سنة، من الهند شرقاً وحتى معظم المناطق اليونانية والمصرية في الغرب، إلى أن قام القائد الروماني كينستوس فلامينوس بإيقاع الهزيمة بفيليب الخامس في سينو سوفيلاي سنة 197 ق . م منهيماً بذلك السيطرة المقدونية . لقد فهم فلامينوس الدروس المالية جيداً: كانت الخطوة الأولى التي اتخذها للاحتفال بذكرى انتصاره هي تحويل جزء من الإتاوة التي دفعها فيليب إلى قطع نقدية ذهبية جديدة تحمل رسمه - كانت تلك هي المرة الأولى التي تظهر فيها صورة شخص على قيد الحياة فوق عملة رومانية .

كان الرومان يستخدمون النقود المعدنية منذ وقت طويل . وخلال القرن الرابع ق . م درجوا على الاحتفاظ بثرواتهم في معبد جوبيتر . والهدف من هذا

الخيار تمثل في توفير الحماية، إلا أنه كان خياراً يحمل مزيجاً مثيراً من الثروة الدنيوية والدين السماوي. وتروي الأسطورة بأنه في سنة 390 ق. م، نبّه صوت الإوز الذي كان يُربى حول المعبد، نبّه الرومان إلى هجوم مباغت يشنه الغاليون، الذين كانوا يغزون إيطاليا في ذلك الحين. كان الرومان شديدي الامتنان لهذا الإنذار بالخطر الوشيك بحيث أنهم بنوا نصباً لملكة الإنذار لديهم واسمها مونيّا، وقد أصبحت كلمة مونيّا بدورها مصدراً لكلمتي Money (نقود) وMint (دار السك)⁽⁵⁾.

لم يكن ذلك هو كل ما ورثناه عن الرومان فيما يتعلّق بالنقود. فقد قدّم لنا الرومان فئة الباوند النقدية -Libra- وإلى هذا يعود السبب في أن رمز الباوند (الجنيه الإسترليني) هو £. كما أن كلمة Denariurs اللاتينية كانت ترمز إلى البنس ثم تم اختصارها اصطلاحياً إلى الحرف d عند الإنكليز. وأخيراً هناك فئة الصوليدوس Solidus وتعني الكلمة أن القطعة مصنوعة من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة وكانت تساوي جزءاً من عشرين من الباوند الفضي وكان يعادل اثني عشر Denari. لقد وُضع النقد الإنكليزي على أساس هذه النسب. كان الباوند يساوي عشرين شلناً وكان الشلن يساوي اثني عشر بنساً - وقد استمر هذا النظام قائماً منذ العصر النورماندي وحتى ثمانينات القرن العشرين حين أذعنت بريطانيا أخيراً وتبنّت الفئات النقدية العشرية التي كانت قد استعملت في كل مكان منذ وقت طويل^(*).

رغم وجود احتمال بأن الرومان بدؤوا باستعمال كلمة مونيّا سنة 390

(*) سدّد الإنكليز ضربة إلى التحويل إلى النظام العشري عام 1847، حين طرحوا عملة بقيمة 2 شلن دعت بالفلورين، وبذلك كان الفلورين يساوي عُشر الباوند. واستمر تداول هذه العملة إلى جانب العملة القريية إليها، وإن كانت أكبر قليلاً، وهي نصف الكراون، المساوية لثلثين وستة بنسات. لم تكن في ذلك الوقت والأوقات التي تلتها قطع نقدية بقيمة كراون.

ق. م، فإن مخزونهم من الذهب في ذلك الوقت كان ضئيلاً. ويذكر بلايني الأكبر كمية الذهب التي وُجدت في الخزانة الرومانية وكانت أقل من نصف كمية الذهب التي أغدقها فيدياس بسخاء قبل خمسين سنةً على التمثال الذي صنعه لأثينا في هيكل بارثينون، وأقل من سُبُع كمية الذهب التي أرسلها كرويسوس إلى عرافة دلفي قبل مائة وخمسين سنةً. ورغم حصول الرومان على واردات إضافية من الذهب لدى اتساع فتوحاتهم، وحتى عندما جعلهم انتصارهم على قرطاجة في الحروب البونية يسيطرون على احتياطات الذهب الكبيرة على سفوح الجبال الإسبانية، إلا أنهم ظلوا يعتبرون الذهب مادة احتياطية لا مادة قابلة للإنفاق⁽⁶⁾.



ازدادت حاجة الرومان إلى الذهب بسرعة بعد سنة 150 ق. م تقريباً عندما أخذت إمبراطوريتهم تتسع بسرعة متزايدة، مما كان يعني في الوقت نفسه تزايد الاحتياجات العسكرية. ويقول غيبون في مؤلفه «تاريخ انحدار وسقوط الإمبراطورية الرومانية» The History of the Decline and Fall of The Roman Empire: «كان النسر الذهبي اللامع في مقدمة الفيلق، موضعاً للإخلاص والتفاني العميق من قبلهم، وكان التخلي عن ذلك الرمز المقدس في ساعة الخطر لا يُعتبر جحوداً بقدر ما يُعتبر أمراً شائناً ومخزياً»⁽⁷⁾. ثم يضيف غيبون: «قام الإمبراطور دوميتيان الذي حكم ما بين سنتي 81 - 96، برفع الرواتب السنوية لجنود الفيالق إلى اثنتي عشرة قطعة من الذهب، وكانت تعادل في ذلك الوقت عشرة من جنيهاتنا الحالية»⁽⁸⁾. كانت عشرة جنيهاً في عصر غيبون تعادل 53 دولاراً أمريكياً تقريباً، أو ما يقارب 2500 دولاراً أمريكياً حسب القوة الشرائية في سنة 1999 - ولكن لم يكن هناك الكثير مما يمكن شراؤه في زمن الرومان، كما أن الجنود كانوا يتلقون، إضافة لتعويضاتهم، المأوى والغذاء

والرعاية الطبية. ومن هنا، فإن مبلغ 2500 دولاراً أمريكياً يعتبر مرتباً سنوياً سخياً.

ومن حيث الواقع، استعمل الرومان النقود المسكوكة على نطاق أوسع بكثير ممن سبقوهم. فقد تعيّن دفع رواتب ألوف الجنود المنتشرين في أنحاء الإمبراطورية، لدرجة أن بعض القادة الرومانيين قاموا بسك نقدهم الذهبي الخاص لتوزيعه على جنودهم.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الخبز والمدرجات لم تكن لتتوفر بالمجان، لكن توطيد أركان السلم الداخلي بين الساسة الرومانيين، كان أمراً أساسياً، إذ كان الأباطرة يأملون في البقاء في السلطة. وكان يجري توزيع الإعانات نقداً عند الضرورة، ولكن حتى الدفعات العينية الأكثر تكراراً، *alimenta*، أو حصص الخبز، كان معظمها مستورداً من خارج إيطاليا وقد توجب تسديد ثمنها نقداً.

وقد رافق الحاجة المتكررة والمتنامية للقطع النقدية، طلبٌ متزايد على نقد يعوض النقد الضائع، لأنّ كثيراً من القطع النقدية كانت تختفي بكل بساطة، لأن بعضها كان يهترى بحيث لا يعود بالإمكان استخدامه كنقد، والبعض الآخر يغرق مع حطام السفن، وجزء منها كان يتعرض للنهب على يد البرابرة. كما ذهب قسم لا بأس به من الذهب إلى الشرق ثمناً لتوابل الهند ولأقمشة حريرية كانت تأتي عبر طريق غير مباشر ومنشؤها الصين، وبمجرد وصول المعدن إلى الهند، كان يبقى هناك دون أن يعود إلى أقينية التجارة⁽⁹⁾. وفي الوقت نفسه أخذت الخامات ذات النوعية الممتازة بالتناقص باستمرار، لهذا فقد استدعى الأمر زيادة التعدين بوتيرة أسرع من وتيرة الحاجة للمعدن من أجل سكّ النقد.

كان الطلب على الذهب بلا حدود. بعد أن فتح يوليوس قيصر بلاد الغال، استورد الرومان ما يزيد على مائة ألف عبد من تلك المنطقة للعمل في

مناجم إيطاليا، هذا بالإضافة إلى العبيد الذين كان يجري استخدامهم للعمل وإفناء حياتهم القصيرة كعمّال تعدين في بلاد الغال نفسها. وقد تعرّفنا سابقاً على الكيفية التي كان الرومان يستخدمون العبيد فيها لاستثمار الثروات المعدنية في إسبانيا، وكانوا على درجة من القسوة والازدراء للطبيعة تحاكي السجل المروع الذي خلفه المصريون.

كان أثرياء الرومان يباهون بعضهم بعضاً بإغداق الذهب بسخاء على تزيين أنفسهم وعلى نسائهم وبيوتهم، لكنهم كانوا يقيسون ثروتهم بأكداس النّقد الذهبي. وفي عصر الجمهورية الرومانية، والإمبراطورية التي تلتها، اعتُبر النّقد الذهبي وسيلة أساسية لتسهيل الوصول إلى القوة السياسية. ففي روما، وعلى عكس جميع الملكيات التي حكمت الأمم منذ بدء التاريخ، كان الذهب الذي بحوزة المرء، لا مكانة والده، هو الذي يحدّد مدى تأثيره في قضايا الدولة. كما أن مدى هذا التأثير، كان يحدّد بدوره مقدار الرشاوى والمكاسب غير المشروعة التي تعرض على الشخص من قبل آخرين يسعون أيضاً إلى القوة والثروة.

عندما عاد يوليوس قيصر مثلاً من خدمته في إسبانيا كمسؤول إقليمي عن الإدارة المالية، كان قد جمع ذهباً إسبانياً يكفي لشراء اهتمام الناس به كقائد، ولكن ذلك الذهب لم يكن كافياً لإيصاله إلى حيث يرغب. ومن ثم قام بضم مصالحه إلى اثنين من المواطنين الرومانيين الأثرياء، أحدهما كان رجلاً فاحش الثراء يدعى كراسوس، والآخر قائداً عسكرياً يدعى بومبي.

بدأ كراسوس بتجميع ثروته بأن نظم فرقة إطفاء كانت لا تقوم بإخماد الحرائق إلا عندما يتم الدفع سلفاً. وفي الحالات التي لا يتمكن المالك فيها من الدفع، ويدمر الحريق المبنى، كان كراسوس يشتري الركام المحترق بمبلغ يعادل جزءاً لا يُذكر من قيمته عندما كان بناءً قائماً. وبذلك أصبح كراسوس مالكاً لعدد كبير من المنازل التي قام بإصلاحها وتأجيرها بمبالغ كبيرة⁽¹⁰⁾. كما أنه كان يقرض المال بالربى مما جعله يضم إلى مكاسبه كنوزاً من الفضة

والممتلكات الزراعية وأعداداً كبيرة من العبيد، بل إنه علّم عبيده القراءة ودرّبهم ليصبحوا جباة إيجارات ومدوني حسابات وطبّاخين⁽¹¹⁾. وقد مكّنه ذلك الإيراد الضخم، الذي تراكم لديه نتيجة كل تلك الثروة، من رشوة المسؤولين بحيث إنّه استطاع شراء المزيد من الممتلكات المصادرة بأسعار بخسة.

ورغم أن نهاية بومبي كانت الإطاحة برأسه، ويبدو أن ذلك كان، على الأغلب، نتيجة مكيدة دبرها يوليوس قيصر، إلا أن كراسوس واجه نهاية أفظع فقد كان شديد الرغبة في أن يبدو أكثر من مجرد رجل ثري، وقادراً - مثل بومبي ويوليوس قيصر - على قيادة الجند بنجاح في المعارك. ولهذا، قام بافتعال حرب مع البارثيين في بلاد ما بين الرافدين وانطلق بحملة ضمّنت 44,000 جندي تحت إمرته، معظمهم من المشاة، وفي معركة كارهاي سنة 53 ق. م، هاجم البارثيون الرومان بعشرة آلاف جندي من الخيالة الرماة وبفيلق يتألّف من ألف جمل عربي، مما عجّل في انتصارهم. حاول كراسوس التفاوض بشأن الاستسلام لكن البارثيين انقضوا على قواته بضراوة بحيث أنّه لم ينجُ من الأربعين ألفاً إلا عشرة آلاف جندي. أما في ما يتعلّق بكراسوس فقد ادّخر له البارثيون نهاية خاصة عبّرت خير تعبير عن ازدراؤهم للحضارة الرومانية التي كان يمثلها والتي استبد بها هوس النقود. فقد أجهزوا عليه بأن صبّوا الذهب المصهور في حلقه⁽¹²⁾.



حتى هذه المرحلة من قصتنا، كانت موارد الذهب تعتبر أمراً مفروغاً منه، أو يمكن القول بأن كشف موارد جديدة كان إلى حد ما متسقاً مع تزايد الطلب على الذهب. فاليهود الذين فرّوا من العبودية، والمصريون والليديون والفرس وفيليب والإسكندر، كانوا جميعاً على ما يبدو، يملكون من الذهب ما يكفي ليحقّقوا أي شيء قد يخطر ببالهم، من صناعة مواضع العبادة والتجمل، إلى

سك قطع بديعة من النّقد كوسيلة مبادلات ومخازن للثروة. وإذا نظرنا للأمر من وجهة نظر معاصرة، رأينا أنّهم كانوا محظوظين بامتلاكهم آلات لسك النّقد لا تعرف الكلل وهبتهم الطبيعة إياها، كان إنتاجها الذي اتفق له أن يكون برّاقاً وكثيفاً ومطواعاً لصنع الأشياء الجميلة، مقبولاً في كل مكان دونما أي تردد.

أما الآن، فقد تغيّر كل شيء. فبالنظر إلى امتداد أطراف الإمبراطورية من البحر الأبيض المتوسط إلى البحر الأسود، ومن حدود اسكتلندا إلى مناطق أقصى جنوب مصر، وجد الرومان أن مواردهم من الذهب اللازمة لسك النّقد أخذت بالتناقص باستمرار بالقياس إلى احتياجاتهم رغم إنتاج التعدين الذي بلغ خمسة أطنان في السنة⁽¹³⁾. فبالإضافة لأوجه الإنفاق الحكومي الذي توجب تمويله، كان الأباطرة ينفقون المال على أنفسهم بإسراف أثار حسد مواطنيهم. إلا أن الطبيعة وضعت حداً لا يمكن تجاوزه من موارد الذهب والفضة: فالمرء لا يستطيع خلق معدن من لا شيء. وقد تعلّم الكيميائيون هذا الدرس فيما بعد مراراً وتكراراً.

إن المجتمع الذي يستعمل المعدن كنقد سيجد نفسه على الدوام مقيداً بالموارد المتوفرة من ذلك المعدن. وإن توزع المكامن المعدنية بشكل عشوائي يجعل من دول مثل ليديا دولاً غنية نتيجة حظها الحسن بينما يجعل دولاً أخرى تتوق بجشع إلى الذهب نتيجة سوء حظها. ويعلمنا التاريخ أن المزايا الطبيعية ليست صيغة آلية للنجاح، ولكن أن تهب الطبيعة إمكانية البداية الموفقة فهذا لم يحدث أن سبّب الأذى لأحد قبل الآن.

وعندما تكون موارد الأمة من المعدن غير كافية للوفاء باحتياجاتها من النّقد، وعندما لا تعود قطع النّقد المعدنية في حالات كثيرة هي الشكل الوحيد المقبول من النّقد لوجود نقد ورقي بديل، تكون هناك ثلاثة مخارج. المخرج الأول هو العيش بواردات مالية غير كافية، مما يجعل الطلب على البضائع بأسعارها السائدة يتراجع باضطراد عن معدل توفر البضائع المعروضة للبيع، كما

تستمر الضغوط المؤدية إلى خفض مستوى الأسعار لفترة طويلة. وكثيراً ما جرت تلك العملية المؤلمة بشكل حل خاسر أدى إلى نتائج سياسية واجتماعية أليمة. ويعتبر الركود الكبير الذي وقع في ثلاثينيات القرن العشرين مثلاً واضحاً، وإن لم يكن المثل الوحيد، لتلك السياسة التي سنتعرّف عليها لاحقاً.

والطريقة الثانية للتغلب على نقص المعادن التي يسك منها النّقد هي جلب الذهب من مناطق أخرى إما عن طريق النهب أو عن طريق التجارة. وقد كان هذان الحلان هما الباعث وراء مغامرات كبيرة وسياسات اقتصادية معقّدة، لم تكن نتائجها دائماً سعيدة. أما الطريقة الثالثة، فهي الأبسط رغم أنها قد لا تكون ناجحة على المدى الطويل، وتقوم على استخدام نفس الكمية من المعدن لسك كمية أكبر من النّقد.

ويعرف هذا الحل بخفض قيمة النّقد debase، ويعني حرفياً خفض كمية العنصر المعدني الأساسي الذي تضرب منه قطع النّقد، أو مزج المعدن الثمين بمعدن أقل قيمة، وترك القيمة الاسمية على حالها. وبمرور السنين أصبح تعبير خفض القيمة يعني أي مسعى لا مسؤول، أو طائش على أقل تقدير، لخلق نقد جديد من لا شيء - وهي عملية أصبحت الحكومات مع الزمن فائقة البراعة فيها. وفي الصفحات التالية سينصبّ الاهتمام على تلك الأساليب الثلاثة.

إن الابتكار المالي المعروف بخفض قيمة النّقد ذو تاريخ طويل. فقد قام ديونيسيوس حاكم سيراقوزة (405 - 367)، مثلاً، باقتراض مبالغ طائلة من مواطنيه ووجد نفسه في مأزق صعب لدى محاولة التفكير بكيفية الوفاء بديونه. أمر بأن تحضر إليه كل القطع النّقدية المتوفرة في المدينة تحت طائلة الموت. ثم قام بتغيير الختم الموجود على تلك القطع بحيث أصبحت قطعة النّقد التي قيمتها دراخما واحدة تساوي 2 دراخما، مما سهّل عليه دفع ديونه⁽¹⁴⁾. صحيح أن أسلوب ديونيسيوس كان شديد التطرّف والقسوة، لكن جوهر العملية التي

قام بها - مثل كثير من الأمور التي تخص الإغريق - أصبح تقليداً كلاسيكياً متبعاً.

تعلم أباطرة الرومان أن يجعلوا من خفض قيمة النّقد إجراءً عادياً يتكرّر باستمرار. وقد يقول قائل بأن الرومان لم يكن لديهم الخيار بالنظر للقوى المحركة داخل مجتمعهم وإمبراطوريتهم. فبالرغم من أنهم نجحوا في تطوير واردات وفيرة من الذهب في سائر أرجاء إمبراطوريتهم - بل إنهم قاموا، في الواقع، بالتوسع في بعض الاتجاهات بعينها وكان هدفهم الرئيسي هو الحصول على مصادر جديدة من الذهب - برغم هذا النجاح، إلا أن متطلباتهم المالية وظمأهم الذي لا يرتوي للتحلي بالذهب، كل ذلك كان يتزايد بسرعة جعلت من أي كمية من الذهب تتوفّر لديهم غير كافية للوفاء باحتياجاتهم. والأهم من ذلك، أنهم لم يكتسبوا الحصافة اللازمة التي تجعلهم يختارون بين الإنفاق الحكومي وأمور الترف الحياتية.

لقد سنّ الرومان أسلوباً في تخفيض قيمة النّقد سار عليه الحكّام فيما بعد عبر التاريخ في أشكال متنوعة ومختلفة، وإن كان القليل منهم قد استطاعوا مجاراتهم في ذلك المجال. كانت الطريقة المعتادة في التخفيض هي سكّ النّقد بحجم أصغر وبمحتوى معدني أقل، لكن دون المساس بقيمته الاسمية، مما يجعل الكمية المتوفرة من المعدن تنتج عدداً أكبر من القطع النّقدية. وقد لقيت عملية التخفيض نجاحاً ملموساً، في الحالات التي كان يجري فيها خداع العامة بفكرة أن النّقد الجديد الذي تم إصداره لا يترافق مع أية ظروف غير مؤاتية، لكنك لا تستطيع خداع كل الناس كل الوقت. فكثيراً ما أدّى التخفيض إلى قيام الناس بصهر القطع النّقدية القديمة وإحضار المعدن بشكله الخام إلى دار سكّ النّقد ليعودوا بقطع نقدية تحمل قيمة إسمية وبعدها أكبر من عدد القطع التي كانوا قد صهروها. وكانت الدولة هي المستفيد من ذلك الدفق المتزايد من المعادن الثمينة الذي جاء نتيجة تلك العملية. ونظراً للطبيعة البدائية التي اتّسم بها النظام

الضرائبي في تلك الأيام، فقد كانت عملية التخفيض تشكّل أحد المصادر المهمة للعائدات الحكومية.

كان نيرون هو أول إمبراطور يسلك سبيل التخفيض - وهو تطور ينبغي ألا يثير فينا الدهشة. لكن أسلوب نيرون في ذلك اتسم بالخسة رغم ولعه الأهوج بالرفاهية. ولقد أدّى الإنفاق المبالغ فيه من قبل من خلفوه على ملذاتهم الخاصة، بالإضافة لكلفة الجيوش والموظفين الإداريين في جميع أنحاء أوروبا المترامية الأطراف، أدّى إلى الوصول بالموارد المالية للحكومة إلى شفير الهاوية. وبما أن النقود الورقية والاعتمادات المصرفية لم تكن قد ابتكرت بعد، فإن التخفيض كان هو الطريقة الوحيدة المتاحة لخلق قدرة شرائية كافية لإرضاء المتطلبات المتنامية باستمرار.

وعندما أصبح غالينوس إمبراطوراً سنة 260 بعد الميلاد، كانت قطع النّقد الفضية تحوي نسبة من المعدن أقل بستين بالمائة مما كانت عليه أيام كان أغسطس إمبراطوراً. ضرب غالينوس بدواعي الحذر عرض الحائط، ورغم أنّه لم يحكم إلّا لمدة ثماني سنوات، إلّا أنّه تدبّر أمر إنقاص محتوى الفضة في القطع النّقدية إلى ما لا يزيد على أربعة بالمائة. وكانت النتيجة حتمية: تضخماً ملحوظاً في الأسعار. وقد قدّر أحد الخبراء أن الأسعار كانت ترتفع سنوياً بمعدّل يكاد لا يُذكر وهو 0,4 بالمائة خلال السنوات المائتين والعشرين التي انقضت بين فترة حكم أغسطس وبين استلام غالينوس الحكم كإمبراطور، ولكن خلال السنوات الأربع والثلاثين التي تلت بدء تلاعب غالينوس بالنّقد وحتى أصبح ديوكليتيان إمبراطوراً، ارتفعت الأسعار بنسبة تزيد على تسعة بالمائة سنوياً - مما يعني أنّه في سنة 304 بعد الميلاد ارتفعت الأسعار إلى ثلاثين ضعفاً عما كانت عليه في سنة 260 بعد الميلاد⁽¹⁵⁾. ولم يكن النّقد الروماني عندها في حالة دمار مالي فقط، بل كان في حالة دمار مادي أيضاً. فقد تقلّص محتوى

النحاس في قطع النّقد وأصبحت رقيقة وسهلة الكسر لدرجة لم يكن يمكن معها دمج الختم إلاّ على وجه واحد فقط.

ومع أن قطع النّقد الرومانية ذات الفئات الصغيرة أصبحت عديمة الفائدة من حيث الأساس، إلاّ أن القطع الذهبية حافظت على وضع أفضل. فقد خفض الرومان المحتوى الذهبي وحجم القطع بمرور الوقت، بحيث أمكن سكّ عدد أكبر منها وبنفس كمية الذهب، لكنهم لم يستسلموا لإغراء مزج الذهب بالخلائط، وهي الطريقة التي أدّت لتدهور قوة قطع النّقد الرومانية النحاسية بل وبعض القطع الفضية، وحولتها إلى مجرد قطع غريبة نادرة.

بعد استلام ديوكليتيان السلطة سنة 284 بعد الميلاد، أمضى قرابة عشرين سنة في محاولة إصلاح النّقد وضبط التضخم في ظل أسعار متقلّبة تبعث على الارتباك وذلك عن طريق تنظيم الإنتاج. كان ديوكليتيان مدرّكاً لمقدرة الذهب على أن يزج بالأمة في المتاعب. واستناداً لما قاله غيبون فقد أمر ديوكليتيان في سنة 296 بعد الميلاد بإجراء تحقيق دقيق «بشأن الكتب القديمة التي تعالج فن صنع الذهب والفضة الرائع [أي الخيمياء وهو فن تحويل المعادن الخسيسة إلى ذهب] وإحراقها دون هوادة، نظراً لشعورنا الشديد بالقلق من أن تؤدي الثروة التي يتمتع بها المصريون إلى تشجيع [الرومانيين] على التمرد على الإمبراطورية»^{(16)*}. شعر ديوكليتيان بالإرهاق تحت وطأة أعباء كونه إمبراطوراً، بالإضافة لأمر أخرى، وفي سنة 305 تخلى طوعاً عن منصبه وانتقل للإقامة في قصر جميل على الشاطئ الدلماسي حيث قضى البقية الباقية من حياته سعيداً إلى حدّ ما.

(*) يشير غيبون إلى أن الخيمياء كانت معروفة منذ أيام الإمبراطورية المصرية. ويضيف بأن قرار ديوكليتيان هو «أول حدث موثّق في تاريخ الخيمياء». (المجلد الأول، ص

خلف قسطنطين ديوكليتيان، وحكم من سنة 306 حتى سنة 337، حيث شرع مباشرة بتحسين إمكانية قبول العملة البيزنطية وإعادة الاحترام لها، وذلك بأن أصدر نقداً ذهبياً سمي بالصوليدوس الذهبي solidus، والذي أصبح يُعرف فيما بعد بالبيزانط bezant. ولدى صدور القطع الأولى من البيزنط كانت تزن 4,55 غراماً - أي أنها كانت أثقل من أية قطعة ذهبية أخرى وُجدت آنذاك - وكانت ذهباً خالصاً بنسبة 98 بالمائة. وقياساً إلى السعر الحالي لأونصة الذهب والبالغ 300 دولار أمريكي، يمكننا القول أن البيزنط بالأسعار الحالية للنقد يعادل 42,66 دولاراً أمريكياً، إلا أن القدرة الشرائية للذهب في عصر قسطنطين كانت أكبر منها في أيامنا الحالية. لا يخفى إذاً أن البيزنط كان يتمتع بقيمة كبيرة في تلك الأيام. واستمر سك البيزنط، دونما تغيير في وزنه أو نقائه لمدة سبعمئة سنة، أي بعد زمن طويل من سقوط روما بأيدي البرابرة. لهذا، فإن البيزنط يستحق أن يسجل في كتاب غينيس للأرقام القياسية، إذ أنه لم يحدث في التاريخ أن حافظت عملة ما على طول بقائها لنفس المدة⁽¹⁷⁾.

لم يكن توفير الذهب لسك النقود يعتبر مشكلة بالنسبة لقسطنطين. فقد جلبت له فتوحاته في الشرق إتاوات هائلة. وقد استفاد جزئياً مما تعلمه من ديوكليتيان حول السياسة المالية للحكومة، وأضاف عليها من عنده بأن فرض ضرائب جديدة لا تُدفع إلا ذهباً أو فضة، واستفاد من هذه العائدات لتغذية دور السك من أجل تحويلها إلى قطع نقدية جديدة.

ولكن المورد الأغنى من الذهب جاء نتيجة اعتناق قسطنطين للدين المسيحي، فقد جعله دين الدولة الرسمي سنة 313. وشرع، تحت إلهام رؤيا الصليب اللامع وعبرة: «سأنتصر تحت هذا الرمز»، بتجريد جميع المعابد الوثنية في أنحاء الإمبراطورية من الذهب ومن بقية الكنوز التي تراكت فيها بمرور القرون⁽¹⁸⁾. وقد تربّع جزء من هذا الذهب على رأسه طوال الوقت تقريباً؛ فقد كان يضع على الدوام تاجه الذهبي المرصع بالجواهر⁽¹⁹⁾. وبعد ما

يقارب الألف ومائتي سنة على عصر قسطنطين، وفي ثورة دينية أخرى، قام ملك إنكلترا هنري الثامن - الذي اشتهر أيضاً بتخفيضه لقيمة النّقد - بحل جزء من مشكلاته المالية بأن نهب الكنائس والأديرة الكاثوليكية تحت إسم القضاء على الدين «الوثني». كما قلّد هنري قسطنطين بطرق أخرى أيضاً. فقد كان يحب إظهار قوته عن طريق ارتداء الذهب، فتاجه كان ذهبياً، وكان يضع سلاسل ذهبية حول عنقه، كما حيكت ثيابه من الذهب.

وبهذا، اكتملت الدائرة. فمن جديد، التقى دور الذهب كأداة للزينة الدينية، وكنقد. وعلى عكس العلاقة المبهمة بين هذين الدورين في عصر كرويسوس، فإن النّقد بدا الآن على أنّه الرابع، ليس على الذهب بشكل زينة فقط، بل على الذهب بحد ذاته. واعتباراً من تلك اللحظة، لم يعد امتلاك الذهب أمراً يتعلّق بالحق أو بالامتياز أو بالمركز في السلم الاجتماعي. فقد أصبح بالإمكان كسبه عن طريق العمل أو النهب أو اكتشافه من جديد في الأنهر والجبال. ومهما يكن المصدر، فإن زيادة المخزون كانت تبعث على الشعور بالإثارة لأنّ الذهب هو الطريق السريع نحو المال - وبالتالي نحو القوة.